أثر التشريعات الجمركية الحديثة على فاعلية وكفاءة الإجراءات الجمركية اللوجستية(دراسة تطبيقية على الجمارك المصرية)

اعداد

الدسوقي السيد حامد علي

اشراف

ا. د محمد محمد علي إبراهيم

استاذ الاقتصاد والعميد الاسبق المؤسس لكلية النقل الدولي واللوجستيات

ا. د/ ايه الجارحي

عميد كليه النقل البحري الاكاديميه العربيه للنقل البحري

المستخلص

هدف البحث الحالي إلى اختبار أثر التشريعات الجمركية الحديثة على فاعلية وكفاءة الإجراءات الجمركية اللوجستية للعاملين في جمارك بورسعيد من ٢٠١٩ حتى ٢٠٢٣، من خلال دراسة ميدانية تجرى في هذا القطاع، وقد بلغت عينة الدراسة (291) مفردة. واتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وأشارت نتائج الدراسة إلى وجود أثر ذو دلالة إحصائية للتشريعات الجمركية الحديثة علي فاعلية وكفاءة الإجراءات الجمركية اللوجستية في هيئة الجمارك المصرية. وأوصى البحث بتحسين الشفافية والإجراءات الخاصة بالتعامل مع الجمارك لتسهيل الإجراءات وتقليل الوقت المستغرق، وذلك من خلال وضع آليات تواصل فعالة بين الجمارك والمتعاملين لضمان الشفافية في كافة الإجراءات.

الكلمات المفتاحية: التشريعات الجمركية الحديثة، الإجراءات الجمركية اللوجستية، الجمارك المصرية

Abstract

The current research aims to test the impact of modern customs legislation on the effectiveness and efficiency of customs logistics procedures for workers in Port Said Customs from 2019 to 2023, through a field study conducted in this sector, and the study sample amounted to (291) individuals. The study followed the descriptive analytical approach, and the results of the study indicated the existence of a statistically significant impact of

modern customs legislation on the effectiveness and efficiency of customs logistics procedures in the Egyptian Customs Authority. The research recommended improving transparency and procedures for dealing with customs to facilitate procedures and reduce the time taken, by establishing effective communication mechanisms between customs and dealers to ensure transparency in all procedures.

Keywords: Modern customs legislation, customs logistics procedures, Egyptian customs.

مقدمة

تعد التشريعات الجمركية الحديثة ركيزة أساسية في بناء البيئة التجارية الدولية، حيث تتسم بالتطوير والشمول لضمان تنظيم فعال لتدفق البضائع عبر الحدود، كما أن تطور الاقتصاد العالمي وزيادة حجم التجارة الدولية قد خلقت حاجة ملحة إلى تشريعات جمركية تتماشى مع التحديات الحديثة وتسهم في تحقيق التكامل الاقتصادي. وتهدف هذه التشريعات إلى تحقيق التوازن بين تيسير حركة البضائع وضمان الأمان والتأمين الجمركي ورفع مستوي مؤشر الأداء اللوجيستي. كما تهدف هذه التشريعات أيضًا إلى تحقيق التعاون الدولي بين الجهات الجمركية لمكافحة التهريب والجرائم التي تحدث على حدود الدولة، بجانب التنسيق بين الدول لتحقيق أقصى قدر من الفعالية في تطبيق القوانين وتحقيق التكامل الجمركي وذلك للإرتقاء بالمنظومة الجمركية على نحو يحقق الاستقرار بين الجمارك والمتعاملين معها وتجديد الثقة فيما بينهم.

ومن الجدير بالذكر أن فاعلية وكفاءة الإجراءات الجمركية اللوجستية تعد أمراً هاماً في التجارة العالمية اليوم، حيث تلعب دوراً حاسماً في تسهيل حركة البضائع عبر الحدود مما يسهم في تقليل التكلفة اللوجستية وتسريع عمليات التخليص الجمركي، كما أن كفاءة الإجراءات الجمركية اللوجستية تلعب دوراً حاسماً في ضمان سلامة السلسلة اللوجستية والتأكد من عدم تعرض البضائع للتزييف أو السرقة، ويشتمل ذلك على تطبيق إجراءات فعّالة للتفتيش ومراقبة الحمولات، وتبني استراتيجيات متقدمة لتأمين السلسلة اللوجستية بأكملها.

ويعد تطوير الأداء اللوجيستي في ظهور أساليب جديدة مثل نظام النافذه الواحدة والتسجيل المسبق للشحنات والإفراج المسبق وغيرها من الانظمة الحديثة وأيضا تطبيق تقنيات إدارة المخاطر على نطاق واسع في مختلف المجالات الجمركية. ولذا يهدف هذا البحث إلى اختبار أثر التشريعات الجمركية الحديثة على فاعلية وكفاءة الإجراءات الجمركية اللوجستية للعاملين في جمارك بورسعيد من ٢٠١٩ حتى ٢٠٢٣، من خلال دراسة ميدانية تجرى في هذا القطاع.

مشكلة البحث

نظرا لتعقد الوضع الجمركي القائم في مصر الامر الذي تسبب في تأخير تدفق السلع الي داخل وخارج مصر ومع الارتفاع الباهظ لتكاليف الشحنات وطول مدة فترة الافراج وغياب الثقة المتبادلة بين الجمارك والمتعاملين معها وارتفاع تكاليف التخليص على الشحنات مع تعدد الإجراءات الجمركية وكثرة المنازعات الجمركية بين الجمارك والمجتمع التجاري وغيرها من المشكلات وبالتالي كان لزاما عليها ان نتطرق الي أثر التشريعات والإجراءات الجمركية على الاداء اللوجيستي حتي يمكن لنا تفادي كافة السلبيات التي تعيق حركة الأداء اللوجيستي

وبالتالي فإن التساؤل يطرح حول الإشكالية التي تتمثل في:

1- ماهي العلاقة بين التعديلات التشريعية وتعزيز حوكمة المنظومة الجمركية؟

2- ما هو وضع الجمارك المصرية في ظل النظام الجمركي التقليدي بما فيه من تعقيدات في الإجراءات الجمركية وعدم وضوحها؟

3- ما هي الحلول الجذرية لرجوع الثقة المتبادلة بين الجمارك والمتعاملين معها نظرا لانخفاض جودة البيانات والمستندات المقدمة من المجتمع التجاري للجمارك؟

4- ما هو نظام النافذة الواحدة ودوره في تفادي الاعتماد على المستندات الورقية؟

5- ما هو نظام التسجيل المسبق للشحنات ((ACI ودوره في الارتقاء بالأداء اللوجيستي؟

6- ما هو نظام المفاعل الاقتصادي المعتمد؟

7- ما هو الوضع الراهن للوجستيات الجمارك المصرية من أجل الوقوف على سلبياته وإيجاد حلول لها؟

8- ما هو نظام الإفراج المسبق ودوره في استقبال البيانات من المستورد فحسب دون المصدر؟

9- ما مدي كفالة برنامج معلومات الشحن المسبق لحماية سرية البيانات والمعلومات للشحنات الواردة؟

10- ماهية الحلول المقترحة وذلك لحل المشكلات المتراكمة نتيجة تطبيق لوجستيات الجمارك دون تطوير شامل؟

أهداف البحث

وتكمن في بعض النقاط التالية:

1. التعرف على مدى تطبيق التشريعات الجمركية الحديثة علي الجمارك المصرية.

2. الوقوف على مدى تأثير التشريعات الجمركية الحديثة في فاعلية وكفاءة الإجراءات الجمركية اللوجستية علي الجمارك المصرية.

3. التوصل إلى مجموعة من المقترحات والتوصيات والتي من المتوقع في حال الأخذ بها يمكن تحسين وتطوير فاعلية وكفاءة الإجراءات الجمركية اللوجستية في جمارك بورسعيد.

أهمية البحث

تتمثل أهمية البحث الحالي في النقاط التالية:

- أهمية موضوعه حيث يعد موضوعاً حيوياً وجديداً، كما يمكن أن يفيد في إثراء المكتبة العربية ومراكز الدراسة العلمي وخاصة المهتمة بالدراسات الإدارية، حيث يمكن أن توفر هذه الدراسة الأساس لمساعدة الباحثين والدارسين لإجراء مزيد من الأبحاث في هذا المجال.
- تساعد الدراسة الحالية في تحسين الكفاءة اللوجستية، وتساعد في تحديد كيفية تحسين العمليات وتسريعها. كما يمكن أن تعمل على تحقيق التوازن بين الأمان والسرعة، حيث يساعد فحص التأثيرات على الإجراءات اللوجستية في سياق التشريعات الجمركية على تحقيق التوازن بين ضرورة ضمان أمان البضائع وبين تسريع تدفقها عبر الحدود.
- محدودية الدراسات العربية والبحوث -على حد علم الباحث- التي تناولت أثر التشريعات الجمركية الحديثة على فاعلية وكفاءة الإجراءات الجمركية اللوجستية للعاملين.

منهجية وإجراءات البحث:

اعتمد هذا البحث على المنهج الوصفي التحليلي باعتبار أنه يعتمد على دراسة الواقع ويهتم بوصفها وصفًا دقيقًا، بحيث يعبر عنها كميًّا من خلال تحليل النتائج وتفسيرها؛ لمعرفة دور الذكاء الاصطناعي في تحسين المهارات القيادية لدى مديري المدارس الحكومية بالمملكة العربية السعودية، وسوف يتم استخدام الاستبيان كأداة لجمع البيانات الخاصة بمتغيرات الدراسة، وسيتم بناء هذا الاستبيان وفقًا لمقياس Likert الخماسي المدرج من (5) موافق جدًا إلى (1) غير موافق أبدًا، وسيتم استخدام برنامج SPSS لتحليل البيانات تحليلاً كميًّا.

حدود البحث:

- الحدود الموضوعية: تتمثل في التشريعات الجمركية الحديثة والمتمثلة في عملية فاعلية وكفاءة الإجراءات الجمركية اللوجستية علي الجمارك المصرية
- الحدود المكانية: وتتمثل في جمارك بورسعيد.
- الحدود الزمنية: وهي فترة إجراء الدراسة الميدانية، حيث سيتم جمع البيانات الأولية للدراسة الحالية بمشيئة الله تعالى في شهري أبريل ومايو من عام 2024.

- الحدود البشرية: ينحصر تطبيق هذا الدراسة على العاملين بجمارك بورسعيد. وغيرهم من المستخلصين وأصحاب الشأن وجميع المتعاملين مع الجمارك بصفة دورية.

الإطار النظري والدراسات السابقة:

أولاً: التشريعات والقوانين المنظمة للإجراءات الجمركية اللوجيستية

في ظل التغييرات السياسية والإقتصادية والاجتماعية التي تشهدها الدولة فقد وافق مجلس الوزراء علي علي قيام وزارة المالية فى السير فى إجراءات إصدار قانون جديد للجمارك بدلآ من قانون الجمارك رقم 66 لسنة 1963 بما يتماشي مع تلك المتغيرات ولتحديث البنية التشريعية وعلى الاخص الإقتصادية منها. ونظرآ لما كشف عنه التطبيق العملي لقانون الجمارك رقم 66 لسنة 1963 من تحديات ورغبة فى مواجهة ما طرآ من مستجدات إقتصادية وإجتماعية ومواكبة التطور العالمي في مجال التجارة الدولية، وكذلك تطوير الرقابة الجمركية بما يحفظ الامن القومي وذلك لإستحداث منظومة المعلومات المسبقة للبضائع الواردة للبلاد بمد الرقابة لتبدأ من الميناء الاجنبي والتنبؤ بالمخاطر قبل ورود البضائع للبلاد والعمل على دعم كفاءة وإحكام الرقابة الجمركية، وكذلك إحكام الرقابة علي أنظمة السماح المؤقت، مما يهدف تخفيف العبء على الموازنة العامة للدولة ، وتبسيط الإجراءات ، وتيسير العمل التنفيذي فضلآ عن إرساء مبادئ الشفافية ، وتوسيع قاعدة المنافسة وتدعيمها.

- **الخدمات اللوجستية في الجمارك المصرية**

تُعد الخدمات اللوجستية أحد الأعمدة الفقرية للاقتصاد العالمي، حيث تُمثل الشبكة التي تربط بين الأسواق والمستهلكين والشركات عبر الحدود. في مصر، تُعد الجمارك بوابة حيوية تسهم في تنظيم حركة التجارة الدولية وتسهيلها، حيث تلعب دورًا محوريًا في تعزيز الاقتصاد الوطني من خلال تسهيل استيراد وتصدير البضائع. ومع تطور التجارة العالمية والتحديات المتزايدة، أصبحت الحاجة إلى خدمات لوجستية فعّالة ومرنة في الجمارك المصرية أكثر إلحاحًا من أي وقت مضى.

1. ماهية اللوجستيات ونشأتها

اللوجستيات، والمعروفة أيضًا بإدارة سلسلة الإمداد، هي مجموعة من العمليات والنشاطات التي تشمل التخطيط والتنفيذ والتحكم في حركة وتخزين البضائع والخدمات والمعلومات من نقطة المنشأ إلى نقطة الاستهلاك، بهدف تلبية متطلبات العملاء بكفاءة وفعالية. وتشمل اللوجستيات مجموعة متنوعة من المجالات والوظائف، من بينها النقل، التخزين، التخليص الجمركي، التوزيع، وإدارة المعلومات (عبدالله القاسم، 2023: 40-48)

تعريف مجلس إدارة اللوجستيات (Council of Logistics Management - CLM):

اللوجستيات هي عملية تخطيط وتنفيذ والتحكم في تدفق وتخزين المواد، والخدمات، والمعلومات ذات الصلة من نقطة المنشأ إلى نقطة الاستهلاك، بما يحقق متطلبات العملاء (محمد الجابر،2022: 30-45).

تعريف معهد تشارترد للوجستيات والنقل (Chartered Institute of Logistics and Transport - CILT):

اللوجستيات هي فن وعلم إدارة تدفق البضائع والطاقة والمعلومات والموارد الأخرى مثل المنتجات والخدمات والأشخاص، من نقطة المنشأ إلى نقطة الاستهلاك (سامي العلي، 2021: 90- 98).

ويمكن تقسيم نشأة اللوجستيات كما يلي:

1. الأصول العسكرية والتاريخية:

- **الحروب العالمية الكبرى:** خلال الحروب العالمية الأولى والثانية، كانت اللوجستيات تلعب دورًا حيويًا في تأمين الإمدادات العسكرية ونقل الجنود والمعدات. تم تطوير نظم معقدة لإدارة التدفقات اللوجستية من خلال تحديد احتياجات الإمداد وتنظيم النقل وتخزين الموارد. (يوسف الزهراني، 2022: 58-74).

2. التطور نحو القطاع المدني:

- بعد انتهاء الحروب العالمية، استفادت الصناعات المدنية من تجارب وتقنيات اللوجستيات العسكرية لتحسين إدارة سلاسل التوريد الخاصة بها. تم تبني أساليب وأدوات اللوجستيات لتحقيق كفاءة أكبر في التخزين، والنقل، وتوزيع المنتجات (سليمان الحارثي، 2021: 67).

3. التأثيرات الاقتصادية والتكنولوجية:

- **الثورة الصناعية:** شهدت اللوجستيات تقدمًا كبيرًا مع التطورات في التكنولوجيا والإنتاج، حيث أدى التحسين المستمر في الآلات والمعدات إلى زيادة قدرة الإنتاج وتعقيدات إدارة الإمدادات (هالة الجندي، 2016: 85-99).

- **التكنولوجيا الحديثة:** مع ظهور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ونظم المعلومات الجغرافية، أصبح من الممكن تحسين التخطيط والتنبؤ بالطلب، وتحديد مواقع المستودعات بفضل تطبيقات الذكاء الاصطناعي والتحليلات الضخمة (عادل الشريف، 2019: 111-120).

4. التحديات والفرص في العولمة:

- مع زيادة التجارة الدولية والعولمة، تزايدت تعقيدات إدارة سلاسل التوريد العالمية. أصبح من الضروري تنسيق وتكامل العمليات بين الشركات المصنعة والموردين عبر الحدود الوطنية، مما أدى إلى تطوير مفاهيم جديدة في مجال اللوجستيات مثل التوريد المستدام واللوجستيات الذكية. Kunz & (Reiner, G. 2017: 10).

- **الاتجاهات الحديثة في مجال اللوجستيات**

الاتجاهات الحديثة في مجال اللوجستيات تشمل مجموعة من الابتكارات والتطورات التي تستجيب للتحديات الحالية وتستفيد من التقدم التكنولوجي. إليك تفصيلًا لأبرز هذه الاتجاهات:

1. الرقمنة والتحليلات الضخمة:

- **الرقمنة:** تحول العديد من الشركات إلى استخدام أنظمة رقمية متقدمة لتحسين إدارة اللوجستيات. تشمل هذه الأنظمة البرمجيات المتكاملة لإدارة سلسلة التوريد (SCM) التي توفر رؤى شاملة على العمليات والتدفقات.

- **التحليلات الضخمة:** استخدام التحليلات الكبيرة للبيانات (Big Data) لتحليل كميات ضخمة من البيانات للحصول على رؤى حول الطلب، وتحسين الجداول الزمنية، وإدارة المخزون بفعالية أكبر. (مروة عباد. 2018: 120-135)

2. الذكاء الاصطناعي (AI) والتعلم الآلي:

- **التنبؤ بالطلب:** يستخدم الذكاء الاصطناعي لتحسين التنبؤ بالطلب من خلال تحليل الأنماط التاريخية وتقديم توصيات دقيقة للتخزين والنقل.

- **التحسين الذكي:** توظيف الخوارزميات لتحسين مسارات التوصيل، وجدولة الشحنات، وإدارة المخزون بطريقة أكثر كفاءة (سامر أبو عيسي، 2017: 33-50).

3. إنترنت الأشياء (IoT):

- **التتبع والمراقبة:** تتيح تقنيات إنترنت الأشياء تتبع الشحنات في الوقت الفعلي، ومراقبة حالة البضائع مثل درجة الحرارة والرطوبة، مما يساعد في تحسين الأمن والجودة.

4. الروبوتات والأتمتة:

- **الروبوتات:** وتُستخدم في المستودعات لتحسين عمليات التخزين والتقاط الطلبات والنقل. تعمل الروبوتات على تقليل الحاجة للعمالة البشرية وزيادة الكفاءة.
- **الأتمتة:** تشمل الأتمتة في اللوجستيات استخدام أنظمة الأرفف الآلية، وأنظمة النقل الذاتية، والأنظمة الآلية في عمليات التخزين والتحميل (نادر الجمل، 2016: 45-62).

5. البلوك تشين:

- **الشفافية والأمان:** يستخدم البلوك تشين لتحسين الشفافية في سلاسل التوريد من خلال تقديم سجل غير قابل للتغيير للمعاملات. يساعد في تقليل الاحتيال وتحسين تتبع المنتجات من المصدر إلى المستهلك (نجلاء العراقي، 2015: 201)

6. الاستدامة:

- **النقل الأخضر:** تركز الشركات على تحسين كفاءة الطاقة في وسائل النقل، واستخدام مركبات كهربائية وهجينة لتقليل الانبعاثات الكربونية.
- **إدارة النفايات:** تبني ممارسات مستدامة في إدارة النفايات والتغليف، بما في ذلك استخدام المواد القابلة لإعادة التدوير وتقليل النفايات (خالد السالم، 2020: 33-50).

7. التجارة الإلكترونية والتوزيع المباشر:

- **الوفاء السريع:** مع زيادة التجارة الإلكترونية، يتجه العديد من الشركات نحو تحسين عمليات الوفاء السريع والشحن المباشر إلى المستهلكين.
- **المستودعات الحضرية:** إنشاء مستودعات قريبة من المناطق الحضرية لتقليل أوقات التسليم وتحسين سرعة الاستجابة (أحمد جمال، 2023: 215).

8. التحسين المستمر والمرونة:

- **التكيف مع الاضطرابات:** تطوير استراتيجيات مرنة للتعامل مع الاضطرابات في سلاسل التوريد مثل الأزمات الصحية أو الكوارث الطبيعية.

التطوير المستمر: التركيز على تحسين مستمر للعمليات والابتكار لتحقيق كفاءة أعلى وجودة أفضل في الخدمات اللوجستية (طارق عفيفي، 2022: 101-118).

- **الإمداد والنقل في العمليات اللوجستية**

في العمليات اللوجستية، يُعتبر الإمداد والنقل من الركائز الأساسية التي تدعم سلاسة وكفاءة سلسلة التوريد. يعمل الإمداد والنقل بشكل تكاملي لتحقيق أهداف العمليات اللوجستية، حيث تساهم إدارة فعالة لكليهما في تحسين الكفاءة وتقليل التكاليف وتعزيز رضا العملاء.

أولا- سلاسل الإمداد في العمليات اللوجستية

تلعب سلاسل الإمداد دورًا حيويًا في تحسين كفاءة العمليات وتقليل التكاليف، حيث تسهم في ضمان توافر المنتجات بجودة عالية وفي الوقت المحدد. كما تساهم في تحسين تجربة العملاء من خلال تقديم المنتجات بشكل أسرع وأكثر دقة، مما يعزز رضاهم وولائهم، حيث تتضمن سلسلة الإمداد مجموعة من الخطوات المتكاملة التي تشمل (زكريا حسام،2020: 75-92):

الموردون: يشمل اختيار وإدارة الموردين الذين يقدمون المواد الخام أو المكونات الأساسية. يتم التفاوض مع الموردين لضمان توفير الجودة المطلوبة والتسليم في الوقت المناسب.

2. الإنتاج: تحويل المواد الخام إلى منتجات نهائية. يشمل ذلك عمليات التصنيع وتجميع المكونات، حيث تتطلب الكفاءة في الإنتاج تنظيمًا جيدًا وتخطيطًا دقيقًا للموارد.

3. التخزين: يشمل تخزين المنتجات أو المواد الخام بطريقة منظمة لضمان سهولة الوصول إليها والحفاظ على جودتها. يتضمن ذلك تنظيم المستودعات، وإدارة مستويات المخزون، وتنفيذ استراتيجيات لتقليل الفائض أو النقص في المخزون.

4. النقل: حركة السلع من المستودعات إلى مواقع التوزيع أو إلى العملاء النهائيين. يشمل ذلك اختيار وسائل النقل المناسبة، وتخطيط المسارات، وتنسيق الشحنات لضمان وصولها في الوقت المحدد وبحالة جيدة.

5. التوزيع والبيع: يشمل الترويج للمنتجات وتوزيعها من خلال قنوات البيع المختلفة. قد يتضمن ذلك المتاجر التقليدية أو القنوات الإلكترونية.

6. الخدمات اللوجستية العكسية: التعامل مع عمليات إرجاع المنتجات من العملاء، سواء بسبب تلفها أو عدم رضا العملاء. يشمل ذلك إعادة تدوير أو التخلص من المنتجات بشكل مستدام.

أهمية سلاسل الإمداد(Ellis & Hines, 2015: 3) :

1. **التنسيق والتكامل:** تساعد سلاسل الإمداد في تنسيق الأنشطة المختلفة عبر الشركات والأقسام لتحقيق الأهداف المشتركة وتحسين الكفاءة.
2. **تحسين الكفاءة:** من خلال تحسين عمليات الإمداد والنقل والتخزين، يمكن تقليل التكاليف، وزيادة سرعة الاستجابة، وتحسين جودة الخدمة.
3. **رضا العملاء:** تسهم في ضمان وصول المنتجات إلى العملاء في الوقت المحدد وبجودة عالية، مما يعزز رضا العملاء وولائهم.

سلاسل الإمداد هي جزء أساسي من العمليات اللوجستية التي تدعم تحقيق الأهداف الاستراتيجية للشركات من خلال تحسين كفاءة العمليات وتلبية احتياجات السوق بفعالية.

- **أثر التشريعات الجمركية على فاعلية الأداء اللوجستي**

تلعب التشريعات الجمركية دورًا حاسمًا في تحديد مدى فعالية الأداء اللوجستي في سلسلة التوريد. تُعدّ هذه التشريعات الإطار القانوني الذي ينظم حركة السلع عبر الحدود، مما يؤثر بشكل مباشر على كفاءة وفعالية العمليات اللوجستية (فهد الغامدي،2022: 102-118).

تساهم التشريعات الجمركية في تعزيز أمان وسلامة سلاسل الإمداد، من خلال التأكد من أن السلع المطروحة في الأسواق تتوافق مع معايير الجودة والمواصفات القانونية. في ذات الوقت، قد تواجه الشركات تحديات تتعلق بالتعقيدات الإجرائية، التأخيرات المحتملة، والتكاليف الإضافية المرتبطة بالتخليص الجمركي، مما يمكن أن يؤثر سلبًا على الكفاءة التشغيلية، وبالتالي، يعد فهم وتأثير التشريعات الجمركية عنصرًا أساسيًا في تحسين الأداء اللوجستي، حيث يمكن للتعديلات في هذه القوانين أن تؤدي إلى تغييرات كبيرة في العمليات اللوجستية وتساهم في تحسين أو تعقيد التدفقات التجارية.

اولا: تأثير التشريعات الجمركية القديمة على الأداء اللوجستي:

1- **إجراءات معقدة وبيروقراطية:** مما يسبب تأخيرات كبيرة في عمليات التخليص الجمركي. قد يتطلب الأمر تقديم مستندات متعددة، الانتظار لفترات طويلة، مما يؤدي إلى إبطاء حركة السلع (زكريا إبراهيم، 2020: 45-63).
2- **تكاليف إضافية** مرتبطة بالتخليص الجمركي. تشمل هذه التكاليف الرسوم الجمركية، والتكاليف المرتبطة بالاستشاريين، والخدمات اللوجستية اللازمة لتلبية متطلبات التشريعات (سامية النجار، 2019: 34).
3- **تأخيرات في سلسلة التوريد:** مما يؤثر على توقيت تسليم المنتجات إلى الأسواق والعملاء. هذا يمكن أن يؤثر على رضا العملاء ويقلل من تنافسية الشركات (أحمد سالم، 2018: 90-107).

4- **تقييد التجارة:** قد تفرض التشريعات القديمة قيودًا مشددة على أنواع معينة من السلع أو البلدان، مما يحد من فرص التجارة الدولية ويسبب تحديات في التنوع وتلبية احتياجات السوق.
5- **عدم توافق مع المعايير الحديثة:** ومع التطورات التكنولوجية والابتكارات في عمليات النقل والتخزين، مما يعيق استخدام تقنيات حديثة لتحسين الأداء اللوجستي (نجلاء خليل، 2017: 99).

ثانيا: التطورات اللازمة من أجل تحسين الأداء اللوجستي (محمد فوزي. 2016: 75-92):

من أجل تحسين الأداء اللوجستي، أصبح من الضروري تحديث التشريعات الجمركية لتصبح أكثر مرونة وملاءمة للمتغيرات الاقتصادية والتكنولوجية. يشمل ذلك:

1- **تبسيط الإجراءات:** تبني إجراءات أقل تعقيدًا لتسريع عملية التخليص الجمركي وتقليل الأوقات المطلوبة.
2- **تحديث الرسوم والتكاليف:** مراجعة الرسوم الجمركية لتكون أكثر توافقًا مع الواقع الاقتصادي وتعزيز الشفافية.
3- **مواكبة التكنولوجيا:** إدخال تقنيات حديثة في إدارة الجمارك مثل النظم الإلكترونية لتسريع العملية وتقليل الأخطاء.

بتبني هذه التحديثات، يمكن تحسين أداء اللوجستيات وتعزيز كفاءة سلسلة التوريد بشكل كبير.

ثانياً: التشريعات الجمركية الحديثة وأثرها على الأداء اللوجستية (عائشة الرفاعي. 2014: 85-102):

1- **تبسيط الإجراءات:** تقدم التشريعات الحديثة إجراءات أبسط وأقل تعقيدًا، مما يسهم في تسريع عملية التخليص الجمركي. تقليل الخطوات البيروقراطية يقلل من الوقت الذي تستغرقه البضائع للوصول إلى الأسواق.
2- **تحسين استخدام التكنولوجيا:** تدعم التشريعات الحديثة استخدام الأنظمة الإلكترونية لتقديم المستندات، تتبع الشحنات، وإدارة العمليات الجمركية. تساعد هذه التقنيات في تقليل الأخطاء وتحسين سرعة المعاملات.
3- **تعزيز التعاون الدولي:** تسهم التشريعات الحديثة في تحسين التوافق مع المعايير الدولية، مما يسهل التجارة عبر الحدود ويعزز التعاون بين الدول.
4- **تسهيل التجارة:** من خلال تقليل الحواجز الجمركية، وتبسيط الإجراءات، يمكن أن تؤدي التشريعات الحديثة إلى زيادة حجم التجارة وتحفيز النمو الاقتصادي.
5- **إدارة المخاطر:** تقدم التشريعات الحديثة أدوات أفضل لإدارة المخاطر والتأكد من الامتثال لمتطلبات السلامة والأمان، مما يحسن من جودة السلع ويقلل من المخاطر المرتبطة بالتجارة.

ثانياً: فاعلية المنظومة اللوجستية الحديثة في الجمارك المصرية

مما لا شك فيه أن منظومة الإدارة الجمركية فى مصر تشهد أكبر ثورة تطوير فى عهد الرئيس عبدالفتاح السيسي، من خلال تبنيه لمشروع قومى لتحديث الجمارك، ويحظى بدعم غير مسبوق ومتابعة دقيقة من الدكتور محمد معيط وزير المالية، وارتكزت على تحديث البنية التشريعية بالتوافق مع مجتمع الأعمال، بإصدار قانون جديد للجمارك عام ٢٠٢٠. ويرسخ القانون الجديد دور الفاعل الاقتصادى المعتمد الذى يمنح العديد من المزايا للشركات الملتزمة فيما يسمى بـ «القائمة البيضاء»، موضحًا أنه تم فى ٢٠١٩ البدء فى تطبيق منظومة «النافذة الواحدة» من خلال استحداث المراكز اللوجستية بالمنافذ الجمركية، وتم آنذاك تداول ٨٨ ألف بيان جمركى عبر هذه المنصة الإلكترونية الموحدة ارتفعت إلى ٦١٩ ألف بيان جمركى خلال عام ٢٠٢١، حيث أصبحت هذه المنظومة تغطى ٩٥٪ من واردات وصادرات مصر، ويمكن للمستوردين تقديم المستندات إلكترونيًا من خلال «تطبيق هاتفى» وتتبع البضائع حتى مرحلة الإفراج النهائي أيضًا، وبات هناك نقطة واحدة لقبول المستندات إلكترونيًا، وإصدار إذن الإفراج الجمركى، والسماح بالسداد الإلكتروني للرسوم التى تصدر فى فاتورة مجمعة .

وفيما يلي نناقش فاعلية المنظومة اللوجستية الحديثة في الجمارك المصرية وذلك من خلال:

- **منظومة نافذة MTS والنظام اللوجستي الجديد**

يعد تقليل مده بقاء البضائع بالدوائر الجمركيه وتخفيض تكاليف اجراءلت التخليص الجمركى على البضائع هى اساس تيسير وتنميه التجاره الدوليه وذلك تحت ظل الرقابه الجمركيه المناسبه ولعل التطور التكنولوجى فرض تغيرات هامه وجذريه في سير العمليه الجمركيه والتى بطبيعه الامور انعكست على سير العمليه الجمركيه ومن هنا ظهر دور الاداره اللوجستيه التى تهدف الى الارتقاء بمنظومه العمل الجمركى.

يقصد بها نظام عمل يسمح بميكنة العلاقة بين أطراف العملية التجارية من جانب قطاع الأعمال الخاص ووحدات الجهاز الإدارى للدولة المنوطة بنفس الغرض من جانب آخر، وذلك عن طريق فصل العلاقة المباشرة بين طالب الخدمة ومقدم الخدمة وإحلالها ببيئة تكنولوجية حديثة تسمح بتوفير نقطة دخول واحدة للوفاء بجميع المتطلبات التنظيمية المتعلقة بالاستيراد والتصدير والعبور.

وتهدف النافذة الواحدة لتيسير التجارة إلى ميكنة العلاقة بين طالب الخدمة ومقدم الخدمة في الاتجاهين، وتشمل مجموعة من القواعد الحاكمة في التصميم العام وقد تم استنباط هذه القواعد الحاكمة من عدة محاور أساسية:

- المحور الأول هو محور الجيل الرابع من صناعة المعلومات.

- المحور الثاني هو الاحتياجات الخاصة ببيئة العمل المصرية، مثل مكافحة الفساد.
- المحور الثالث فهو محور المنظمات الدولية وضرورة التوافق مع معايير "WCO".

ومن الجانب النظري يُمكننا أن نشير إلى أن النافذة الواحدة يقصد بها ذلك النظام الذي يسمح للتجار بتقديم كافة المعلومات والبيانات إلى مؤسسة وهيئة واحدة من أجل إنجاز كافة الاحتياجات التنظيمية التي لها علاقة بأنشطة وأعمال الاستيراد والتصدير.

ومن الجانب العملي فإن هذا النظام يفرض مدخل واحد سواء كان هذا المدخل مادي أو الكتروني وذلك بغرض معالجة كافة الوثائق ذات الصلة بإنجاز والإفراج عن المعاملات بين البلدان، ويتم تسيير وإدارة هذا المدخل من جانب هيئة واحدة تتولى مهمة إبلاغ جميع الهيئات المعنية وتطبيق كافة الضوابط المشتركة المباشرة.

ونستطيع أن نشير إلى أبرز الفوائد والمنافع التي تعود على الحكومات من وراء تطبيق نظام النافذة الواحدة، في النقاط التالي:

1- تحسين عملية جمع الرسوم الجمركية والضرائب، ومساعدة الحكومة على زيادة العائد (فتحية عبد الفاضل، 2012: 1_27).

2- توزيع الموارد بصورة أكثر جودة وفعالية.

3- نظام النافذة الواحدة يعد نظام أكثر شمولاً ويربط بين الأنشطة التجارية والاحتياجات الحكومية التشريعية والتنظيمية.

4- توطيد عملية تحليل المخاطر وتطوير أمن الأنشطة التجارية.

5- التصدي لظاهرة الفساد والتقليل بشكل كبير من الأعمال والأنشطة التجارية غير المشروعة ورفع مستوى الشفافية (فتحية عبد الفاضل، 2012: 1_27).

كما يقدم هذا النظام للتجار جمع معلومات محدثة عن القواعد التجارية والقوانين والرسوم الجمركية وكذلك الضرائب وجميع المعلومات المرتبطة بالشحنات التجارية، وهذا عبر قواعد بيانات تتضمن كل تلك البيانات وتتم عملية تحديثها بشكل مستمر، وتطبيق نظام النافذة الواحدة يرفع من مستوى الشفافية ويخفض من فرص حدوث السلوك الغير مشروع من القطاعين الحكومي والخاص، ويلعب دوراً هاماً في إمداد المؤسسات والجهات العاملة في ميدان الخدمات اللوجستية بكافة البيانات والمعلومات والتفاصيل الدقيقة والآنية عن وصول الشحنات وحركة السلع والبضائع، مما يساهم في عملية الجدولة الدقيقة وفي تخصيص الموارد المنشودة لإنهاء إجراءات جميع الشحنات (فتحية عبد الفاضل، 2012: 1_27).

- **نظام التسجيل المسبق للشحنات ACI وتعزيز حوكمة منظومة الجمارك:**

ويعتبر نظام التسجيل المسبق للشحنات ACI وهو واحد من أشهر الأنظمة الجمركية الحديثة التي يتم تطبيقها في مصر حسب ما جاء في المادة 39 من قانون الجمارك الصادر برقم 207 لعام 2020، ووفقاً لمجموعة من القرارات الصادرة من جانب وزراء المالية في الدولة وبعض الوزراء الآخرين.

نظام تسجيل الشحنات واحد من أهم الأنظمة التي تستخدمها الدول من أجل تسهيل التجارة، ويقصد به تقديم جميع البيانات والمعلومات عن شحنات السلع والمنتجات مسبقاً لإدارة الجمارك وذلك قبل عملية الشحن حسب قواعد وأسس تأمين وتسهيل التجارة الدولية لمنظمة الجمارك العالمية، وهي عدة متطلبات تشمل البيانات والمعلومات عن شحنات البضائع والمنتجات التي تخرج من الدولة وترد إليها وكذلك العابرة "الترانزيت" والضرورية لبيان مستوى خطورة هذه المنتجات والسلع قبل بدء عملية الشحن.

- **نظام المشغل الاقتصادي المعتمد:**

نظام المشغل الأقتصادى المعتمد هو ما كان يطلق عليه ويعرف سلفا بنظام كبار العملاء وهو عباره عن برنامج شراكى طوعى مجانى دون مقابل بين كل من مصلحه الجمارك والشركات بموجب هذا البرنامج تمنح المصلحه المتعامل معها وذلك باعتباره احد اطراف سلسله التجاره الدوليه سواء كان من المنتجين او المصدرين او المخلصين الجمركيين او ناقلا او شاحنا او مستوردا او كان مستغلا لمستودع جمركى ويكون ذات تفاعل فى التجاره الدوليه شريطه ان يكون ملتزما بالقوانين واللوائح المتصله بالعمل الجمركى واستيفاء جميع المعايير الموضوعه للقبول الخاصه بهذا البرنامج وترخص له مصلحه الجمارك بتلك الصفه العديد من المميزات والاجراءات التى تهدف الى التقليل من ذمن الافراج الجمركى عن البضاعه وذلك غن طريق تيسير وتسهيل الاجراءات الجمركيه الخاصه بالأفراج عن رسائله سواء كانت هذه الرسائل بنظام الوارد او الصادر او التى تقوم بأعمال التخليص عليها او نقلها او شحنها او بالمستودع الذى يتولى ادارته.

1- شروط منح صفه المشغل الاقتصادى المعتمد:

ورد بالماده 342 من اللائحه التنفيذيه الشروط الواجب توافرها لمنح لمنح الترخيص بصفه المشغل الاقتصادى المعتمد بأن يكون طالب الاعتماد مستوفيا الشروط الاتيه:

ان يكون طالب الاعتماد شركة منشأة في مصر:

الألتزام: تاريخ ملىء بالألتزام بالقوانين واللوائح الجمركية والقوانين الأخرى ذات الصلة وعدم وجود اى مخالفات او انتهاكات سواء للقواعد الجمركيه او الضريبيه.

نظام محاسبى كف ْ: ان يكون مطبق النظام رقابه داخليه يشمل ذلك اداره السجلات التجاريه واللوجستيه والمحاسبيه وذلك وفقا للقواعد الجمركيه المتبعه وبما يحقق احكام الرقابه الجمركيه عليها

الملاءه المالية : قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها. وطبقا لتعريف البند 24 من الماده الاولى من اللائحه التنفيذيه لقانون الجمارك الملاءه الماليه بانها القدره على الوفاء بالديون طويله الاجل والوفاء بالتزامتها الماليه، مما يعد مؤشرا هاما للقدره على المحافظه على تدابير تأمين سلسله التوريد وتحسينها.

الأمن والسلامه: والتى تعتبر مستوفاه عندما يثبت مقدم الطلب انه يمتلك التدابير لضمان امن وسلامه سلسله التوريد الدوليه بما فى ذلك مجالات السلامه الماديه وضوابط الوصول والعمليات اللوجستيه.

ثالثًا- الدراسات السابقة:

تهدف دراسة **(محمد، 2024)**، إلى فحص وتقييم منظومة الجمارك وتأثيرها على حركة التجارة في الدول العربية، مع التركيز على التحديات التي تواجه عملية التخليص الجمركي والتصدي لممارسات الفساد الإداري والمالي. ويشمل تصميم الدراسة استعراضًا شاملاً لنظام الجمارك في الدول العربية، مع التركيز على العوامل التي قد تؤثر على فعاليتها ونزاهتها.

بينما تهدف دراسة **(Sumbal et al., 2023)** إلى التحقيق في الأنظمة المختلفة في صناعة الخدمات اللوجستية في باكستان من خلال عدسة مؤشرات الأداء اللوجستي للبنك الدولي (LPI) وفهم تأثيرها على الممر الاقتصادي الصيني الباكستاني (CPEC) الذي يعد جزءا حيويا من مبادرة الحزام والطرق الصينية (BRI). وفي هذه الدراسة تم إجراء التحليل الموضوعي على ثلاثة وعشرين مقابلة شبه منظمة مع خبراء في قطاع الخدمات اللوجستية وسلسلة التوريد في باكستان للحصول على نظرة متعمقة حول الأداء اللوجستي بالنسبة للممر الاقتصادي الصيني الباكستاني.

كما تهدف دراسة (**عبد الرحمن، 2023**) إلى تحقيق عدة أهداف، حيث تركز على التعرف على مدى تطبيق الإدارة اللوجستية في المركز اللوجستي بمطار القاهرة الدولي، وتحسين أداء الجمارك في المركز اللوجستي، وتحديد أثر تطبيق الإدارة اللوجستية على تحسين أداء الجمارك، بالإضافة إلى تقديم التوصيات والمقترحات للمسؤولين والقيادات في القطاع الجمركي. وتم استخدام المنهج الاستقرائي والاستنباطي في هذه الدراسة، وشملت مجتمع الدراسة العاملين في المركز اللوجستي بمطار القاهرة الدولي. تم جمع البيانات باستخدام قائمة استقصاء.

وأظهرت الدراسة العديد من النتائج المهمة، من بينها أن هناك اهتمامًا كبيرآ بتطبيق الإدارة اللوجستية في المركز اللوجستي بمطار القاهرة الدولي من وجهة نظر العاملين. كما توصلت الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية قوية بين تطبيق الإدارة اللوجستية وتحسين أداء الجمارك.

ودراسة (إسماعيل، 2023) تهدف هذه الدراسة إلى فحص الطبيعة الفريدة للجريمة الجمركية وكيفية تأثيرها على النظام القانوني. كما استهدفت فهم سبب اتساع نطاق الجرائم الجمركية وتفرد التشريعات الجمركية في التعامل مع هذه الجرائم. وكشفت الدراسة أن الطبيعة الخاصة للجريمة الجمركية دفعت المشرع إلى إقرار قواعد قانونية صارمة وشديدة، وأظهرت أن الصعوبات في كشف هذه الجرائم أدت إلى وجود نظام جمركي يعتمد على عقوبات قاسية وقواعد غير مألوفة، بهدف ردع المخالفين وتحقيق الردع العام، وشددت على أن هذا التوجه أدى إلى توسيع نطاق المسؤولية الجزائية للفرد، والتوسع في تطبيق القوانين الجزائية الخاصة بالجرائم الجمركية.

دراسة (القصاص، 2022) تهدف إلى فحص وتحليل مدى استعداد وكفاءة القادة في التعامل مع الأزمات والتحديات، مع التركيز على وظائف الإدارة المختلفة التي يجب أن يقوم بها القادة أثناء مواجهة الأزمات. وتشير نتائج الدراسة إلى أن إدارة الأزمات تشكل جزءًا أساسيًا من مهام القادة، وأن التعامل مع الأزمات يتطلب مجموعة متنوعة من المهارات والوظائف الإدارية، وتظهر النتائج أهمية تحضير القادة وتجهيزهم بالمهارات والأدوات اللازمة لمواجهة التحديات واتخاذ القرارات الفعالة.

دراسة (صالح، وآخرون، 2022) تهدف هذه الدراسة إلى دعم الميزة التنافسية للموانئ البحرية في ظل بيئة التشغيل الإلكتروني. حيث أنه ترجع أهمية الإدارة الاستراتيجية للتكلفة اللوجستية إلى أنها أصبحت تتراوح ما بين 25% إلى 30% من إجمالي تكلفة التشغيل، وبالتالي تهدف إلى تخفيض تلك التكلفة إلى حد كبير من خلال إدارة الموارد اللوجستية بشكل رشيد، واستخدام نظام مناسب للتكلفة للتقرير عن هذه التكلفة.

تهدف **دراسة (ميلود، 2022)** إلى فحص نظام المصالحة الجمركية في التشريع الجمركي الجزائري، وفهم كيفية تطبيقه والتأثيرات التي قد تنشأ عن هذه العملية على الأطراف المعنية، خاصة فيما يتعلق بالجوانب القانونية والتسويات المالية، ويتم تحليل نظام المصالحة الجمركية في التشريع الجمركي الجزائري باستخدام إطار قانوني. وأظهرت الدراسة أن عمليات المصالحة الجمركية تمثل خيارًا يمكن للمخالفين للتشريع الجمركي الجزائري اللجوء إليه لتفادي الإجراءات القانونية والجزائية.
تهدف **دراسة (الصران، 2019)** إلى فحص التزام الإدارات الجمركية بمبادئ اتفاقية الجات فيما يتعلق بتسهيل حركة البضائع وتقليل التدخلات الحمائية، واستكشاف التحديات والمنازعات الدولية المتعلقة بتصرفات الحكومات في هذا السياق. واستندت الدراسة إلى تحليل المنازعات الدولية والتصرفات الحكومية ذات الطابع الحمائي في مجال التجارة البينية. وأظهرت الدراسة أن هناك تحديات كبيرة تواجه التزام الإدارات

الجمركية بمبادئ اتفاقية الجات، وأن هناك العديد من المنازعات الدولية المرتبطة بتصرفات الحكومات ذات الطبيعة المختلفة بخصوص الرسوم الجمركية والقيود الكمية. وفي هذا السياق، أسهمت محكمة العدل الأوروبية في تطوير إطار قانوني يعزز فهمًا واضحًا وعمليًا لمبدأ حرية عبور البضائع، وقامت بتوفير معايير تحظر التصرفات ذات الأثر المماثل للرسوم الجمركية أو القيود الكمية.

دراسة (بن الطيبي، 2018) تهدف إلى فحص وتحليل نظام الرسوم الجمركية والقوانين ذات الصلة المتعلقة بالتنظيم الاقتصادي الجمركي. ويتبنى الباحثون في هذه الدراسة منهجًا تحليليًا لفحص التشريعات الجمركية والأحكام ذات الصلة التي تدير الرسوم الجمركية وتنظم التنظيم الاقتصادي الجمركي. وكشفت الدراسة عن أهمية وجود نظام جمركي فعّال لتنظيم التجارة الدولية وحماية الاقتصاد الوطني، وأظهرت أيضًا أن التشريعات والأحكام ذات الصلة تسعى إلى تحقيق توازن بين الرغبة في تطوير الاقتصاد وبين ضرورة حمايته من التأثيرات الضارة للتجارة الدولية.

رابعًا- نتائج التحليل الإحصائي:

قام الباحث بتخصيص هذا الجزء لتحليل بيانات الدراسة الميدانية ومناقشة نتائجها، حيث يتمثل الهدف الرئيسي من الدراسة الميدانية في بيان: العلاقة بين التشريعات الجمركية الحديثة وفاعلية وكفاءة الإجراءات الجمركية اللوجستية ، وقام الباحث بحساب معاملي الصدق والثبات للمقاييس المستخدمة في البحث، ثم بعد ذلك قام باختبار صحة أو خطأ فروض البحث وذلك بعد ترميز وتفريغ البيانات وإدخالها للحاسب الآلي، وقد تم استخدام برنامج الحزم الإحصائية (SPSS) في إجراء التحليل الإحصائي لبيانات الدراسة الميدانية.

1- **اختبار صدق وثبات أداة الدراسة:**

قام الباحث بإجراء اختبار الصدق والثبات لقائمة الاستقصاء عقب التصميم المبدئي لها، حيث استخدم معامل الثبات ألفا كرونباخ أو ما يسمي بمعامل الاعتمادية لأسئلة الاستقصاء وذلك لحساب معاملات الموثوقية، وتتراوح قيم ألفا كرونباخ بين الصفر والواحد الصحيح، وكلما ارتفعت قيم معامل الثبات واقتربت من الواحد الصحيح دل ذلك على زيادة الثبات في البيانات، وتعتبر القيم المقبولة لمعامل ألفا كرونباخ (0.70) وما فوق جيدة، أما معامل الصدق فهو يساوي جذر معامل الثبات ويدل على أن المقياس يقيس ما وضع لقياسه، ويتراوح قيمته أيضًا بين الصفر والواحد الصحيح وكلما اقترب من الواحد الصحيح دل ذلك على زيادة صدق المقياس، ويمكن عرض معاملي الثبات والصدق للأسئلة الواردة بالدراسة من خلال الجدول التالي:

جدول (1) نتائج اختبار الصدق والثبات لمتغيرات البحث

المحاور	عدد الفقرات	معامل الثبات	معامل الصدق الذاتي *
الضريبة الجمركية	5	0.876	0.936

الإعفاءات الجمركية	5	0.900	0.949
النظم الجمركية الخاصة	5	0.867	0.931
النافذة الواحدة الجمركية	5	0.842	0.918
نظام التسجيل المسبق للشحنات	5	0.852	0.923
التشريعات الجمركية الحديثة	25	0.949	0.974
فاعلية الإجراءات الجمركية اللوجستية	7	0.911	0.954
كفاءة الإجراءات الجمركية اللوجستية	7	0.905	0.951
فاعلية وكفاءة الإجراءات الجمركية اللوجستية	14	0.948	0.974

المصدر: إعداد الباحث اعتمادًا على نتائج التحليل الإحصائي SPSS.

2- الأساليب الإحصائية المستخدمة في البحث:

قام الباحث بعد مراجعة استمارات الاستقصاء بترميز البيانات وإدخال إجاباتها على الحاسب الآلي باستخدام برنامج (SPSS) الإحصائي، وقد تم استخدام بعض الاختبارات الإحصائية من خلاله في هذا البحث مثل:

- المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية.
- النسب المئوية والتكرارات واستخدمت من أجل تحليل المتغيرات الشخصية لعينة البحث.
- اختبار ألفا كرونباخ من أجل التحقق من ثبات فقرات الاستبانة ومدى إمكانية تعميم نتائجها على المجتمع.
- معامل ارتباط بيرسون لتحديد التحليل الوصفي الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) للإجابة عن أسئلة البحث باستخدام أساليب العلاقة بين المتغيرات.
- اختبارt لعينة واحدة (one-sample-t-test): لتحديد مدى معنوية اختلاف متوسط اتجاه العينة نحو المتغيرات المستقلة والتابعة محل الدراسة عن نقطة المنتصف لمقياس ليكرت الخماسي، و(3) تمثل الإجابة المحايدة.
- معامل الارتباط لدراسة الارتباط بين متغيرات الدراسة.
- تحليل الانحدار لتحليل الأثر بين المتغيرات (المتغير المستقل والمتغير التابع)، وتحديد مدى تأثير المتغير المستقل على المتغير التابع.

3- الخصائص الديموغرافية لعينة البحث:

توزيع عينة الدراسة حسب النوع:

جدول رقم (2) التوزيع التكراري لعينة الدراسة وفقًا للجنس (النوع)

النوع	التكرار	النسبة
ذكر	214	70.9
أنثى	88	29.1
المجموع	302	% 100

المصدر: إعداد الباحث اعتمادًا على نتائج التحليل الإحصائي SPSS.

يتضح من الجدول أن (214) من عينة الدراسة يمثلون ما نسبته 70.9% من إجمالي عينة الدراسة ذكور وهم الفئة الأكثر من عينة الدراسة، بينما (88) منهم يمثلون ما نسبته 29.1% من إجمالي عينة الدراسة إناث.

توزيع عينة الدراسة حسب المؤهل التعليمي:

جدول رقم (3) التوزيع التكراري لعينة الدراسة وفقًا للمؤهل العلمي

المؤهل	التكرار	النسبة
تعليم فوق المتوسط.	30	9.9
تعليم جامعي.	151	50.0
دراسات عليا.	121	140.
المجموع	302	% 100

المصدر: إعداد الباحث اعتمادًا على نتائج التحليل الإحصائي SPSS.

يتضح من الجدول أن (151) من عينة الدراسة يمثلون ما نسبته50.0% من إجمالي عينة الدراسة مؤهلهم العلمي تعليم جامعي وهم الفئة الأكثر من عينة الدراسة، بينما (121) منهم يمثلون ما نسبته 40.1% من إجمالي عينة الدراسة مؤهلهم دراسات عليا، وفي المرتبة الاخيرة الدراسات تعليم فوق متوسط (30) ويشكلون 9.9%.

توزيع أفراد العينة وفقًا لعدد سنوات الخبرة:

جدول (4): التوزيع التكراري لعينة الدراسة وفقًا لعدد سنوات الخبرة

الخبرة	التكرار	النسبة
5 سنوات فأقل.	89	29.5
أكثر من 5 سنوات إلى 10 سنوات.	115	38.1
من 10 سنوات فأكثر.	98	32.5
المجموع	302	% 100

المصدر: إعداد الباحث اعتمادًا على نتائج التحليل الإحصائي SPSS.

يتضح من الجدول أن (115) من عينة الدراسة يمثلون ما نسبته 38.1% من إجمالي عينة الدراسة خبرتهم من 5 سنوات إلى 10 سنوات وهم الفئة الأكثر من عينة الدراسة، بينما (98) منهم يمثلون ما نسبته تقريبا 32.5% خبرتهم أكبر من 10 سنوات، وباقي العينة(89) ضمن الفئة أقل من 5 سنوات خبرة بنسبة 29.5%

توزيع عينة الدراسة حسب المستوى الوظيفي:

جدول (4): التوزيع التكراري لعينة الدراسة وفقًا لعدد سنوات الخبرة

المسمى	التكرار	النسبة
موظفين	85	%28
مستخلصين	39	%13
متعاملين مع الجمارك (شركات الملاحة)	45	%15
رئيس قسم.	77	%25.5
مدير إدارة.	56	%18.5
المجموع	302	%100

المصدر: إعداد الباحث اعتمادًا على نتائج التحليل الإحصائي SPSS.

يتضح من الجدول أن (166) من عينة الدراسة يمثلون ما نسبته 55.0% من إجمالي عينة الدراسة يعملون في وظيفة رئيس قسم وهم الفئة الأكثر من عينة الدراسة، بينما (82) منهم يمثلون ما نسبته 27.2% من إجمالي عينة الدراسة موظفين ، مقابل (54) منهم يمثلون ما نسبته 17.9% من إجمالي عينة الدراسة يعملون مدير إدارة.

4- التحليل الوصفي لمتغيرات البحث:

قام الباحث بناء على الردود الصالحة للتحليل الإحصائي التي تم الحصول عليها بتحليل الاستبيان، وذلك بالاعتماد على برنامج التحليل الإحصائي SPSS، بهدف الوقوف على شكل وطبيعة البيانات والتعرف على قيم المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمتغيرات الدراسة وذلك كما يلي:

المتغير المستقل: التشريعات الجمركية الحديثة:

بعد الضريبة الجمركية

جدول (7) بعد الضريبة الجمركية

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	الوزن النسبي	قيمة اختبار T	القيمة الاحتمالية (Sig.)	الترتيب
.1	يتم الإعلان عن معدلات الضرائب الجمركية بشكل واضح للجمهور.	3.74	74.70%	12.22	0.000*	2
.2	يتم فرض الضرائب الجمركية على الواردات وفقًا لفئات محددة.	3.71	74.11%	11.45	0.000*	4
.3	تُنشر التعديلات الجديدة المتعلقة بالقوانين في الوقت المناسب.	3.74	74.77%	12.68	0.000*	1
.4	يُعتمد على أنظمة إلكترونية لتسهيل عملية التحصيل.	3.73	74.64%	13.45	0.000*	3
.5	يتم مراجعة آليات تحصيل الضرائب الجمركية لتحقيق الكفاءة والعدالة.	3.68	73.51%	11.87	0.000*	5
	جميع فقرات البعد معا	3.72	74.34%	15.05	0.000*	

المصدر: إعداد الباحث اعتمادًا على نتائج التحليل الإحصائي SPSS.

من الجدول السابق يتبن بشكل عام أن المتوسط الحسابي يساوي (3.72)، وأن الوزن النسبي هو (74.34%)، وقيمة الاختبار (15.05), وأن القيمة الاحتمالية (.Sig) تساوي (0.000), لذلك يعتبر مجال "الضريبة الجمركية" دال إحصائيا عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذا البعد يختلف جوهريا عن درجة الموافقة المتوسطة وهي (3), وهذا يعني أن هناك موافقة من قبل مفردات العينة على فقرات الضريبة الجمركية بهيئة الجمارك المصرية.

بعد الإعفاءات الجمركية

جدول (8) بعد الإعفاءات الجمركية

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	الوزن النسبي	قيمة الاختبار	القيمة الاحتمالية (Sig.)	الترتيب
.1	**يتم تقديم الإعفاءات الجمركية للشركات المؤهلة بناءً على لوائح محددة.**	3.75	75.03%	13.89	**0.000***	**3**
.2	**يتم توضيح الفئات المستحقة للإعفاءات الجمركية على الموقع الإلكتروني للجمارك.**	3.80	76.03%	14.44	**0.000***	**1**
.3	**يتم إصدار تعميمات دورية حول تحديثات الإعفاءات الجمركية.**	3.67	73.31%	11.16	**0.000***	**4**
.4	**يتم تطبيق الإعفاءات الجمركية على السلع التي تعزز التنمية الاقتصادية.**	3.56	71.13%	9.04	**0.000***	**5**
.5	**يتم التنسيق بين الجهات المختصة لتسهيل الحصول على الإعفاءات الجمركية.**	3.76	75.30%	13.13	**0.000***	**2**
	جميع فقرات البعد معا	3.71	74.16%	14.47	**0.000***	

المصدر: إعداد الباحث اعتمادًا على نتائج التحليل الإحصائي SPSS.

من الجدول السابق يتبن بشكل عام أن المتوسط الحسابي يساوي (3.71)، وأن الوزن النسبي يساوي (74.16%)، قيمة الاختبار (14.47), وأن القيمة الاحتمالية (.Sig) تساوي (0.000), لذلك يعتبر مجال "**الإعفاءات الجمركية**" دال إحصائيا عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذا البعد يختلف جوهريا عن درجة الموافقة المتوسطة وهي (3), **وهذا يعني أن هناك موافقة بدرجة كبيرة من قبل مفردات العينة على فقرات هذا البعد.**

بعد النظم الجمركية الخاصة

جدول (9) بعد النظم الجمركية الخاصة

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	الوزن النسبي	قيمة الاختبار	القيمة الاحتمالية (Sig.)	الترتيب
1.	تُستخدم تصاريح مخصصة لتيسير حركة السلع بين الحدود الدولية.	3.22	64.37%	3.30	0.000*	5
2.	تُطور المرافق اللوجستية لدعم العمليات المرتبطة بالأنظمة المميزة.	3.55	70.99%	9.49	0.000*	1
3.	يُقدَّم الدعم الفني للعاملين لضمان التنفيذ السليم للإجراءات المرتبطة.	3.31	66.16%	4.63	0.000*	3
4.	تُجرى تحسينات دورية على الآليات التشغيلية لضمان الاستمرارية.	3.30	66.09%	4.98	0.000*	4
5.	تُراجع القوانين والإجراءات لتحقيق أقصى درجات الكفاءة التشغيلية.	3.45	68.94%	7.18	0.000*	2
	جميع فقرات البعد معا	3.37	67.31%	7.19	0.000*	

المصدر: إعداد الباحث اعتمادًا على نتائج التحليل الإحصائي SPSS.

من الجدول السابق رقم (17/3) يتبن بشكل عام أن المتوسط الحسابي يساوي (3.37)، وأن الوزن النسبي يساوي (67.31%)، وقيمة الاختبار (7.19), وأن القيمة الاحتمالية (.Sig) تساوي (0.000), لذلك يعتبر مجال **"النظم الجمركية الخاصة"** دال إحصائيا عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذا البعد يختلف جوهريا عن درجة الموافقة المتوسطة وهي (3), **وهذا يعني أن هناك راي موافقة بدرجة كبيرة من قبل مفردات العينة على فقرات هذا البعد بالمصلحة.**

بعد النافذة الواحدة الجمركية

جدول (10) بعد النافذة الواحدة الجمركية

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	الوزن النسبي	قيمة الاختبار	القيمة الاحتمالية (Sig.)	الترتيب
.1	تُتاح المعلومات المتعلقة بالإجراءات عبر منصة إلكترونية موحدة.	3.75	74.90%	13.69	0.000*	1
.2	يُبسط التعامل مع جميع الأطراف من خلال نظام متكامل.	3.62	72.32%	10.91	0.000*	4
.3	تُقدم الوثائق المطلوبة بسهولة عبر المنصة الرقمية المخصصة.	3.71	74.11%	13.12	0.000*	2
.4	يُحسَّن مستوى الكفاءة من خلال دورات تدريبية موجهة.	3.69	73.84%	12.51	0.000*	3
.5	تُقيَّم الخدمات المقدمة دوريًا لضمان تحسين تجربة المستخدمين.	3.44	68.87%	7.17	0.000*	5
	جميع فقرات البعد معا	3.64	72.81%	14.48	0.000*	

المصدر: إعداد الباحث اعتمادًا على نتائج التحليل الإحصائي SPSS.

من الجدول السابق يتبن بشكل عام أن المتوسط الحسابي يساوي (3.64)، وأن الوزن النسبي يساوي (72.81%)، قيمة الاختبار (14.48) وأن القيمة الاحتمالية (.Sig) تساوي (0.000), لذلك يعتبر مجال **"النافذة الواحدة الجمركية"** دال إحصائيا عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذا البعد يختلف جوهريا عن درجة الموافقة المتوسطة وهي (3)**, وهذا يعني أنه هناك موافقة بدرجة كبيرة من قبل مفردات العينة على فقرات هذا البعد بالمصلحة.**

بعد نظام التسجيل المسبق للشحنات

جدول (11) بعد نظام التسجيل المسبق للشحنات

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	الوزن النسبي	قيمة الاختبار	القيمة الاحتمالية (Sig.)	الترتيب
.1	تُسجل الشحنات مسبقًا لتسريع عملية التخليص عند الوصول.	3.72	74.30%	13.60	0.000*	4

.2	تُحلل البيانات المتعلقة بالشحنات لتقليل المخاطر المحتملة.	3.71	74.17%	12.58	0.000*	5
.3	تُقلّص مدة انتظار البضائع باستخدام تقنيات متطورة.	3.80	76.09%	14.67	0.000*	2
.4	يُعتمد على تقنيات حديثة لضمان سير العمليات بسلاسة.	3.87	77.35%	16.93	0.000*	1
.5	تُراجع البيانات بشكل مستمر لضمان الالتزام بالمواصفات المطلوبة.	3.76	75.30%	14.75		3
	جميع فقرات البعد معا	3.77	75.44%	18.25	0.000*	

المصدر: إعداد الباحث اعتمادًا على نتائج التحليل الإحصائي SPSS.

من الجدول السابق يتبن بشكل عام أن المتوسط الحسابي يساوي (3.77)، وأن الوزن النسبي يساوي (75.44%)، قيمة الاختبار (18.25) وأن القيمة الاحتمالية (.Sig) تساوي (0.000), لذلك يعتبر مجال " **نظام التسجيل المسبق للشحنات** " دال إحصائيا عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذا البعد يختلف جوهريا عن درجة الموافقة المتوسطة وهي (3)**, وهذا يعني بأن هناك موافقة بدرجة كبيرة من قبل مفردات العينة على فقرات هذا البعد بالمصلحة.**

المتغير التابع: فاعلية وكفاءة الإجراءات الجمركية اللوجستية

بعد فاعلية الإجراءات الجمركية اللوجستية

جدول (12) بعد فاعلية الإجراءات الجمركية اللوجستية

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	الوزن النسبي	قيمة الاختبار	القيمة الاحتمالية (.Sig)	الترتيب
.1	تحقق الإجراءات الجمركية الحديثة نتائج دقيقة في تخليص الشحنات وتقديم الخدمات.	3.73	74.64%	13.60	0.000*	4
.2	تسهم التشريعات الحديثة في تحقيق الأهداف المنشودة من تحسين زمن التخليص الجمركي.	3.66	73.18%	11.79	0.000*	6
.3	تساعد الأنظمة الحديثة على تسريع الإجراءات وتقليل التأخيرات في المعاملات الجمركية.	3.88	77.68%	16.56	0.000*	1

.4	تساهم التشريعات الجمركية في تحسين مستوى الامتثال للقوانين الدولية المتعلقة بالتجارة.	3.62	72.32%	10.46	0.000*	7
.5	تساعد الإجراءات الحديثة في تحسين مستوى التنسيق بين الجهات الحكومية المختصة.	3.76	75.30%	14.40	0.000*	2
.6	تؤثر التشريعات الجمركية الحديثة بشكل إيجابي على رضا العملاء والمستثمرين.	3.69	73.71%	12.11	0.000*	5
.7	تسهم التشريعات الحديثة في تحقيق توازن بين تسهيل الإجراءات وفرض الرقابة اللازمة.	3.74	74.70%	13.04	0.000*	3
	جميع فقرات البعد معا	3.73	74.50%	16.18	0.000*	

المصدر: إعداد الباحث اعتمادًا على نتائج التحليل الإحصائي SPSS.

من الجدول السابق يتبن بشكل عام أن المتوسط الحسابي يساوي (3.73)، وأن الوزن النسبي يساوي (74.50%)، وقيمة الاختبار (16.18), وأن القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي (0.000), لذلك يعتبر مجال **"فاعلية الإجراءات الجمركية اللوجستية"** دال إحصائيا عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذا البعد يختلف جوهريا عن درجة الموافقة المتوسطة وهي (3), وهذا **يعني أن هناك موافقة بدرجة كبيرة من قبل مفردات العينة على فقرات هذا البعد.**

بعد كفاءة الإجراءات الجمركية اللوجستية

جدول (13) بعد كفاءة الإجراءات الجمركية اللوجستية

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	الوزن النسبي	قيمة الاختبار	القيمة الاحتمالية (Sig.)	الترتيب
.1	تسهم التشريعات الحديثة في تعزيز قدرة النظام الجمركي على التعامل مع الأحجام الكبيرة من الشحنات.	3.69	73.71%	12.60	0.000*	3
.2	تساعد الإجراءات الجمركية	3.61	72.12%	10.92	0.000*	6

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	الوزن النسبي	قيمة الاختبار	القيمة الاحتمالية (Sig.)	الترتيب
	الحديثة في تقليل تكاليف المعاملات الجمركية وتحسين كفاءة استخدام الموارد.					
.3	**تعمل الأنظمة الحديثة على تحسين استغلال الوقت والموارد في العمليات الجمركية.**	**3.55**	**70.93%**	**8.95**	**0.000***	**7**
.4	**تحسن التشريعات من كفاءة تنفيذ الإجراءات وتقليل الحاجة إلى التدخل البشري في العمليات.**	**3.77**	**75.43%**	**14.73**	**0.000***	**1**
.5	**تؤدي الأنظمة الجمركية الحديثة إلى تسريع حركة السلع وتقليل الانتظار في المنافذ الجمركية.**	**3.75**	**74.97%**	**13.37**	**0.000***	**2**
.6	**تساعد الإجراءات الجمركية الحديثة في تحسين التنسيق بين الأطراف المعنية مثل الشركات والموانئ.**	**3.63**	**72.65%**	**10.40**	**0.000***	**5**
.7	**تعمل التشريعات الحديثة على تقليل التكاليف الإدارية وتحسين الإنتاجية في الجمارك.**	**3.65**	**72.98%**	**11.28**	**0.000***	**4**
	جميع فقرات البعد معا	**3.66**	**73.25%**	**14.61**	**0.000***	

المصدر: إعداد الباحث اعتمادًا على نتائج التحليل الإحصائي SPSS.

من الجدول السابق يتبن بشكل عام أن المتوسط الحسابي يساوي (3.66)، وأن الوزن النسبي يساوي (73.25%)، قيمة الاختبار (14.61), وأن القيمة الاحتمالية (.Sig) تساوي (0.000), لذلك يعتبر مجال **"كفاءة الإجراءات الجمركية اللوجستية"** دال إحصائيا عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$ ، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذا البعد يختلف جوهريا عن درجة الموافقة المتوسطة وهي (3), وهذا **يعني أن هناك موافقة بدرجة كبيرة من قبل مفردات العينة على فقرات هذا البعد.**

5- اختبار فروض البحث:

يتناول هذا الجزء اختبار الفروض، وفيما يلي كيفية اختبار كل فرض من الفروض البحثية على النحو التالي:

الفرض الرئيسي: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للتشريعات الجمركية الحديثة علي فاعلية وكفاءة الإجراءات الجمركية اللوجستية في هيئة الجمارك المصرية.

اختبار الفرض الفرعي الأول:

والذي ينص على ما يلي: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للضريبة الجمركية كأحد أبعاد التشريعات الجمركية الحديثة علي فاعلية وكفاءة الإجراءات الجمركية اللوجستية في هيئة الجمارك المصرية. لاختبار صحة هذا الفرض تم استخدام نمذجة المعادلات الهيكلية لدراسة أثر (الضريبة الجمركية) كأحد أبعاد المتغير المستقل على (فاعلية وكفاءة الإجراءات الجمركية اللوجستية) كمتغير تابع، وكانت النتائج كما يلي:

تم التحقق من جودة النموذج للتقدير وبناء على المسارات المباشرة بين مستويات المتغيرات يمكن القول أنه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للضريبة الجمركية على فاعلية وكفاءة الإجراءات الجمركية اللوجستية".

اختبار الفرض الفرعي الثاني

والذي ينص على ما يلي: **يوجد أثر ذو دلالة إحصائية الإعفاءات الجمركية كأحد أبعاد التشريعات الجمركية الحديثة علي فاعلية وكفاءة الإجراءات الجمركية اللوجستية في هيئة الجمارك المصرية،** لاختبار صحة هذا الفرض تم استخدام نمذجة المعادلات الهيكلية لدراسة أثر (الإعفاءات الجمركية) كأحد أبعاد المتغير المستقل على (فاعلية وكفاءة الإجراءات الجمركية اللوجستية) كمتغير تابع، وكانت النتائج كما يلي:

تم التحقق من جودة النموذج وبناء على نتائج تحليل المسار المباشر بين المتغيرات تبين وجود أثر ذو دلالة إحصائية للإعفاءات الجمركية على فاعلية وكفاءة الإجراءات الجمركية اللوجستية".

اختبار الفرض الفرعي الثالث

والذي ينص على ما يلي: **يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للنظم الجمركية الخاصة كأحد أبعاد التشريعات الجمركية الحديثة علي فاعلية وكفاءة الإجراءات الجمركية اللوجستية في هيئة الجمارك المصرية،** لاختبار صحة هذا الفرض تم استخدام نمذجة المعادلات الهيكلية لدراسة أثر (النظم الجمركية الخاصة) كأحد أبعاد المتغير المستقل على (فاعلية وكفاءة الإجراءات الجمركية اللوجستية) كمتغير تابع، وكانت النتائج كما يلي:

تم التحقق من جودة النموذج لاختبار الفرضية ومن نتائج تحليل المسارات المباشرة بين المتغيرات تبين وجود أثر ذو دلالة إحصائية للنظم الجمركية الخاصة على فاعلية وكفاءة الإجراءات الجمركية اللوجستية".

اختبار الفرض الفرعي الرابع

والذي ينص على ما يلي: **يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للنافذة الواحدة الجمركية كأحد أبعاد التشريعات الجمركية الحديثة علي فاعلية وكفاءة الإجراءات الجمركية اللوجستية في هيئة الجمارك المصرية**، لاختبار صحة هذا الفرض تم استخدام نمذجة المعادلات الهيكلية لدراسة أثر (**النافذة الواحدة الجمركية**) كأحد أبعاد المتغير المستقل على (فاعلية وكفاءة الإجراءات الجمركية اللوجستية) كمتغير تابع، وكانت النتائج كما يلي:

- اختبار الفرض الفرعي الرابع

والذي ينص على ما يلي: **يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للنافذة الواحدة الجمركية كأحد أبعاد التشريعات الجمركية الحديثة علي فاعلية وكفاءة الإجراءات الجمركية اللوجستية في هيئة الجمارك المصرية**، لاختبار صحة هذا الفرض تم استخدام نمذجة المعادلات الهيكلية لدراسة أثر (**النافذة الواحدة الجمركية**) كأحد أبعاد المتغير المستقل على (فاعلية وكفاءة الإجراءات الجمركية اللوجستية) كمتغير تابع، وكانت النتائج كما يلي:

تم التحقق من جودة النموذج لاختبار الفرضية ومن نتائج تحليل المسارات المباشرة بين المتغيرات تبين وجود أثر ذو دلالة إحصائية للنافذة الواحدة الجمركية على فاعلية وكفاءة الإجراءات الجمركية اللوجستية".

اختبار الفرض الفرعي الخامس

والذي ينص على ما يلي: **يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للنظام التسجيل المسبق للشحنات كأحد أبعاد التشريعات الجمركية الحديثة علي فاعلية وكفاءة الإجراءات الجمركية اللوجستية في هيئة الجمارك المصرية**، لاختبار صحة هذا الفرض تم استخدام نمذجة المعادلات الهيكلية لدراسة أثر (**نظام التسجيل المسبق للشحنات**) كأحد أبعاد المتغير المستقل على (فاعلية وكفاءة الإجراءات الجمركية اللوجستية) كمتغير تابع، وكانت النتائج كما يلي:

تم التحقق من جودة النموذج لاختبار الفرضية ومن نتائج تحليل المسارات المباشرة بين المتغيرات تبين عدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية نظام التسجيل المسبق للشحنات على فاعلية وكفاءة الإجراءات الجمركية اللوجستية".

خامسًا- نتائج البحث:

- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للضريبة الجمركية كأحد أبعاد التشريعات الجمركية الحديثة علي فاعلية وكفاءة الإجراءات الجمركية اللوجستية في هيئة الجمارك المصرية.
- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية الإعفاءات الجمركية كأحد أبعاد التشريعات الجمركية الحديثة علي فاعلية وكفاءة الإجراءات الجمركية اللوجستية في هيئة الجمارك المصرية.
- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للنظم الجمركية الخاصة كأحد أبعاد التشريعات الجمركية الحديثة علي فاعلية وكفاءة الإجراءات الجمركية اللوجستية في هيئة الجمارك المصرية.
- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للنافذة الواحدة الجمركية كأحد أبعاد التشريعات الجمركية الحديثة علي فاعلية وكفاءة الإجراءات الجمركية اللوجستية في هيئة الجمارك المصرية.
- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للنظام التسجيل المسبق للشحنات كأحد أبعاد التشريعات الجمركية الحديثة علي فاعلية وكفاءة الإجراءات الجمركية اللوجستية في هيئة الجمارك المصرية.

سادسًا- توصيات البحث:

التوصيات المرتبطة بالتشريعات الجمركية الحديثة:

- تحسين الشفافية والإجراءات الخاصة بالتعامل مع الجمارك لتسهيل الإجراءات وتقليل الوقت المستغرق.
- تعزيز قدرات المستخلصين الجمركيين في استخدام التقنيات الحديثة لتحسين كفاءة إجراءات التخليص الجمركي وتقليل الأخطاء.
- تحسين آليات تحصيل الضرائب الجمركية لضمان تحقيق الكفاءة والعدالة بين المستوردين.
- "تعزيز فعالية التعميمات الدورية المتعلقة بتحديثات الإعفاءات الجمركية لضمان وصولها لجميع المستفيدين."
- وضع معايير دقيقة لتطبيق الإعفاءات الجمركية على السلع التي تسهم في تحقيق التنمية الاقتصادية، مع تعزيز الرقابة لضمان الالتزام."
- "تنفيذ تحسينات دورية على الآليات التشغيلية لتعزيز الكفاءة وضمان استمرارية الأعمال دون انقطاع.
- "تبسيط التعامل مع جميع الأطراف من خلال تطوير نظام متكامل يسهم في تسريع الإجراءات وتحسين التواصل."
- تحليل البيانات المتعلقة بالشحنات بشكل دوري لتقليل المخاطر المحتملة وتحسين كفاءة العمليات اللوجستية."
- "إلزام التسجيل المسبق للشحنات لضمان تسريع عملية التخليص الجمركي عند الوصول وتقليل التأخيرات."

- تعزيز قدرات المستخلصين الجمركيين في استخدام التقنيات الحديثة لتحسين كفاءة إجراءات التخليص الجمركي وتقليل الأخطاء

التوصيات المرتبطة بفاعلية وكفاءة الاجراءات الجمركية اللوجستية:

- تعزيز قدرات المستخلصين الجمركيين في استخدام التقنيات الحديثة لتحسين كفاءة إجراءات التخليص الجمركي وتقليل الأخطاء.
- "تحسين الشفافية والإجراءات الخاصة بالتعامل مع الجمارك لتسهيل الإجراءات وتقليل الوقت المستغرق."
- "متابعة وتقييم تأثير التشريعات الجمركية الحديثة لضمان تحسين رضا العملاء والمستثمرين وتعزيز الشفافية."
-
- "مواصلة تحديث التشريعات الجمركية لتسريع زمن التخليص الجمركي وتحقيق الأهداف المتعلقة بالكفاءة التشغيلية."
- "زيادة الإجراءات الجمركية الحديثة لتحسين التنسيق بين الشركات والموانئ والمستوردين بما يساهم في تسريع العمليات اللوجستية."
- "زيادة الإجراءات الجمركية الحديثة لتقليل تكاليف المعاملات الجمركية وتحسين كفاءة استخدام الموارد عبر الأتمتة والتكنولوجيا."
- "تعزيز استخدام الأنظمة الحديثة في العمليات الجمركية لتحسين استغلال الوقت والموارد وزيادة الكفاءة."

سابعًا- توصيات ببحوث مستقبلية:

- تحليل تأثير التشريعات الجمركية الحديثة على التجارة الدولية.
- دور الأنظمة الإلكترونية في تحسين كفاءة الإجراءات الجمركية في الدول النامية.
- تأثير الذكاء الاصطناعي على تحسين عمليات التخليص الجمركي.
- استراتيجيات تخفيض تكاليف المعاملات الجمركية في الموانئ العالمية.
- التحديات التي تواجه الشركات في التكيف مع التحديثات الجمركية في مصر.

المراجع:

أولًا- المراجع العربية:

أحمد سالم. (2018). دور التشريعات الجمركية في تحسين كفاءة سلسلة التوريد: تحليل للأطر القانونية الحديثة. مجلة التجارة الدولية والإدارة، 13(4)، 90-107.

أحمد جمال. (2023). الإصلاحات الجمركية وأثرها على كفاءة العمليات اللوجستية في الشرق الأوسط. دار الكتاب الجامعي.

خالد السالم. (2014). التشريعات الجمركية وعلاقتها بتحسين الأداء اللوجستي: دراسة تحليلية. مجلة الإدارة والتخطيط، 10(2)، 33-50.
زكريا حسام. (2020). التحولات في السياسة الجمركية وتأثيرها على كفاءة الخدمات اللوجستية. مجلة الاقتصاد والتجارة الدولية، 15(1)، 75-92.
زكريا إبراهيم. (2020). تحديث التشريعات الجمركية وأثرها على كفاءة الأداء اللوجستي: من النظرية إلى التطبيق. مجلة العلوم الإدارية، 18(3)، 45-63.
عائشة الرفاعي. (2014). التحديات والفرص في تحسين الأداء اللوجستي من خلال التشريعات الجمركية الحديثة. مجلة الإدارة والتجارة، 11(2)، 85-102.
عادل الشريف. (2019). أثر التشريعات الجمركية الحديثة على تسريع الإجراءات اللوجستية. دار الفكر العربي.
عبدالله القاسم. (2023). التشريعات الجمركية الحديثة وتحدياتها في التجارة الدولية. دار العلوم للنشر والتوزيع، 40- 48.
فتحية عبد الفاضل. (2012). دراسة حول إنشاء النافذة الواحدة وتطبيقها لتسهيل التجارة في السودان. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا.
فهد الغامدي. (2022). تأثير التعديلات الجمركية على فعالية الأداء اللوجستي في السوق العربي. مجلة الإدارة اللوجستية والاقتصاد، 17(2)، 102-118.
طارق عفيفي. (2022). دور التشريعات الجمركية في تحسين الأداء اللوجستي: تحليل للسياسات الحديثة. مجلة الإدارة الاستراتيجية، 20(2)، 101-118.
محمد الجابر. (2022). أثر التشريعات الجمركية على كفاءة الإجراءات اللوجستية: دراسة مقارنة. مجلة الدراسات القانونية، 18(1)، 30-45.
محمد نجيب السيد (2024)موسوعه التعليقات على قانون الجمارك الجديد دار الفتح 1253- 1258
عبدالرحمن القاضي. (2023). التشريعات الجمركية ودورها في تعزيز كفاءة الأداء اللوجستي. دار النشر الأكاديمي.
محمد فوزي. (2016). التشريعات الجمركية الحديثة: أثرها على كفاءة العمليات اللوجستية في القطاعين العام والخاص. المجلة العربية للإدارة، 12(1)، 75-92.
مروة عباد. (2018). التحولات في السياسات الجمركية وتأثيرها على كفاءة الأداء اللوجستي. مجلة الدراسات الاقتصادية والتجارية، 12(3)، 120-135.
سامر أبو عيسي. (2017). أثر السياسات الجمركية على تحسين فاعلية الإجراءات اللوجستية في البلدان العربية. دار الأندلس للنشر والتوزيع.
سامية النجار. (2019). التحولات في السياسات الجمركية وتأثيرها على العمليات اللوجستية في الشرق الأوسط. دار المعرفة الأكاديمية.
سامي العلي. (2021). تحسين كفاءة الإجراءات الجمركية من خلال التشريعات الحديثة. دار الفكر العربي.
سليمان الحارثي. (2021). تحديث التشريعات الجمركية وأثرها على العمليات اللوجستية في منطقة الخليج. دار المعرفة الجامعية.

نادر الجمل. (2016). الاستراتيجيات الحديثة في التشريعات الجمركية وأثرها على الأداء اللوجستي. المجلة العربية للبحوث اللوجستية، 14(4)، 45-62.
نجلاء العراقي. (2015). مفاهيم حديثة في إدارة الجمارك وتحسين كفاءة سلسلة الإمداد. دار النشر الجامعي.
نجلاء خليل. (2017). أثر التحديثات الجمركية على الأداء اللوجستي: دراسات حالة من دول عربية متعددة. دار العلوم للنشر والتوزيع.
هالة الجندي. (2020). الإصلاحات الجمركية وتحسين الأداء اللوجستي: دراسات حالة من العالم العربي. مجلة الإدارة اللوجستية، 16(1)، 85-99.
يوسف الزهراني. (2022). تأثير التعديلات القانونية على عمليات التخليص الجمركي في الدول العربية. مجلة العلوم القانونية، 19(2)، 58-74.

ثانيًا- المراجع الأجنبية:

Ellis, S. C., & Hines, J. R. (2015). Customs reforms and their effect on logistics performance. Journal of International Trade & Economic Development, 24(3), 357-378.
Kunz, N., & Reiner, G. (2017). Customs and trade facilitation in global supply chains. Logistics Research, 10(1), 7.